ALINORM 06/29/9B Part II

January 2006

# هيئـــــة الدستـــــور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00100 ROME Tel: +39(06)57051 www.codexalimentarius.net Email: Codex@fao.org Facsimile: +39(06)5705 4593

## برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

## هيئة الدستور الغذائي

***الدورة التاسعة والعشرون***

***مركز المؤتمرات الدولية ، جنيف (سويسرا) 3-7 يوليو/تموز 2006***

## تنفيذ التقييم المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لهيئة الدستور الغذائي والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها المنظمتان في مجال المواصفات الغذائية

## استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي ومهام لجان الدستور الغذائي وفرق المهام

## تعليقات استراليا والبرازيل وكندا ومصر والمجموعة الأوروبية والهند واليابان ونيوزيلندا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا

### معلومات أساسية

1 – تدارست الدورة الثامنة والعشرون لهيئة الدستور الغذائي التقرير النهائي للاستشاريين حول استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي والمهام المناطة بلجان الدستور الغذائي وفرق المهام، الذي تضمّن عشرين توصيةً، وأقرت بأن أربعاً من هذه التوصيات تتطلب مزيدا من الدراسة. كما وافقت الهيئة على توجيه رسالة دورية إلى الأعضاء والمراقبين للوقوف على ملاحظاتهم، وخاصة في سياق إعادة التنظيم المحتمل لعمل لجنة الدستور الغذائي المعنية بالسلع بما في ذلك دمج اللجان، وتنظيم الاجتماعات والفترات الفاصلة بينها، بالإضافة إلى إجراء المزيد من التحليل لعمل اللجان السلعيّة، والعلاقة بين اللجان الأفقية واللجان العمودية (الفقرة 158 من الوثيقة ALINORM 05/28/41).

### العمل المطلوب

2 – إن الهيئة مدعوة لتقديم الإرشادات حول سبل المضي قدماً في هذا الشأن، في ضوء التعليقات التي وردت من الحكومات والمراقبين رداً على الرسالة الدورية 2005/30-CAC الواردة أدناه.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماع هيئة الدستور الغذائي متاحة على شبكة الانترنت على العنوان www.codexalimentarius.net

## التعليقات الواردة ردا على الرسالة الدورية CL 2005/30-CAC

**استراليا**

**مقدمة عامة**

تدعم استراليا بقوة الحاجة لقيام الدستور الغذائي بمزيد من الدراسة وإعداد خيارات لإعادة تنظيم عمل لجنة الدستور الغذائي. وينبغي أن تتضمن الخيارات المطروحة دمج اللجان التي تتداخل مهامها أو تتشابه، وحل اللجان مقابل تشكيل فرق مهمات متخصصة، وتنظيم الاجتماعات والفترات الفاصلة بينها. كما نعتقد أن عملية تطوير الخيارات البديلة يجب أن تشتمل على إجراء تقييم تفصيلي لبرامج العمل لكل لجنة من اللجان.

وتواصل العديد من اللجان، لاسيما اللجان السلعية، وضع مواصفات تمت صياغتها قبل عدة سنوات ولم يكن لها أي تأثير يذكر على سلامة الأغذية أو على التجارة الدولية. كما أن العديد من هذه المواصفات تركز على الأسس ذات الصلة بالنوعية وبمقدورها أن تشكل عوائق فنية أمام التجارة، وتحظى بالدعم بدرجة أفضل من خلال المواصفات الصناعية. كما يتوجب أن تشتمل دراسة برامج العمل على تحديد مواقع الازدواجية أو الترابط بين كل من اللجان الأفقية والعمودية، والإشارة إلى اعتبارات محددة (أي معايير نوعية) يمكن تغطيتها إما من خلال ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو تلك التي تحظى حاليا بالدعم بصورة أفضل من خلال المواصفات الصناعية.

إن تنفيذ التوصيات من خلال مثل هذه الدراسة سيتمخض عنه التركيز على تطوير مواصفات ذات أهمية دولية كبيرة، وستُسهم الى حد كبير في تسريع عملية تبني المواصفات وتنفيذها. ونشير أيضاً إلى أنه خلال مناقشة هذه التوصيات المحددة، لاحظت الهيئة أنه بالامكان إعطاء المزيد من الاهتمام لعقد ورشة عمل بالتزامن مع الدورة المقبلة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، لافساح المجال أمام البلدان لتبادل وجهات النظر في اطار أوسع. وستدعم استراليا عقد مثل هذه الورشة بالتزامن مع لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة.

ورداً على طلب المزيد من التعليقات على التوصيات 4، 6، 11 و18، فإن استراليا ترغب في إبداء الملاحظات التالية:

**التوصية رقم 4: ينبغي، كلما تسنى ذلك، منح اللجان اختصاصات مواتية للعمل فقط. وينبغي إعادة تنشيط هذه الاختصاصات بحسب الضرورة للقيام بمهام محددة، وتعليق أعمال هذه اللجان، إلى أجل غير مسمى، وذلك بعد أن تكون قد أنجزت مهامها.**

في رأي استراليا أن أدوار عدد من اللجان قد تغيرت منذ تأسيسها، الأمر الذي يبرر مراجعة اختصاصاتها. وبإمكان اللجنة نفسها القيام بهذه المراجعة، ومن ثم يتم تقديم تقارير بذلك الى هيئة الدستور الغذائي عبر اللجنة التنفيذية. وينبغي أن تأخذ هذه المراجعة بعين الاعتبار العمل في الوقت الحاضر وفي المستقبل، كما يجب أن تركز أولاً على المسائل ذات الصلة بالصحة والسلامة. وينبغي أيضاً أن تدرس مدى التقدم الذي يجب أن يحرزه الدستور الغذائي في ما يتعلق بمواصفات الجودة في ضوء العمل الخاص بالهيئات المعنية بوضع المواصفات (المنظمة العالمية لصحة الحيوان، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والاتحاد الدولي لمنتجات الألبان).

وينبغي دراسة الفكرة التي اقترحها المستشارون بدقة فائقة لإعادة هيكلة اللجان كي تعمل على شكل فرق مهام (لمدد زمنية ومهام محددة). ومن وجهة نظرنا، فإن هذا الخيار قد يكون مناسباً للبعض، لكن ليس لجميع المسائل أو اللجان. فعلى سبيل المثال، يصعب تصور غياب الحاجة المستمرة في المستقبل المنظور لتكريس عمل اللجان (بما في ذلك البرامج المستقبلية والاجتماعات الدورية) في التعامل مع ملوثات الأغذية ونظافة الأغذية. وربما يكمن أحد السبل اللازمة لتحقيق ذلك في تحديد مدة عمل كل فريق مهام اعتمادا على طبيعة عمله. على سبيل المثال، 10 سنوات للفريق المعني بملوثات الأغذية ونظافتها، و5 سنوات للجان الأخرى مع فرض مراجعة إجبارية لبرنامج العمل بعد مضي نصف المدة المحددة لها.

**التوصية رقم 6: يجب تحديد أهمية عمل هيئات وضع المواصفات الدولية الأخرى، وتقديم بيان واضح بالخطوط الفاصلة لجميع المشاركين.**

ترى استراليا أن الدستور الغذائي والهيئات الرئيسية تنشط بشكل فاعل باتجاه إقامة علاقات أكثر تماسكا حول مسائل سلامة الأغذية ذات الأولوية مع الهيئات الأخرى الوثيقة الصلة المعنية بوضع المواصفات (المنظمة العالمية لصحة الحيوان، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وغيرهما). وإن توقيع مذكرة تفاهم بين المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية خطوة ايجابية في هذا المجال. أما الخطوة الايجابية الأخرى فتتمثّل في تنفيذ *الخطوط التوجيهية حول التعاون بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمات الحكومية الدولية في مجال المواصفات والنصوص الأخرى ذات الصلة* والتي تم تبنيها في يوليو/ تموز 2005. وكان المدير العام للمنظمة العالمية لصحة الحيوان قد أسس

مجموعة عمل دائمة، بعضوية هيئة الدستور الغذائي ولجان الدستور الغذائي لتنسيق الأنشطة المتعلقة بسلامة الأغذية للمنظمة التي قد تتداخل مع عمل هيئة الدستور الغذائي وتؤثر فيه.

وتماشياً مع المذكرة التي تم التأكيد عليها مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان، فإن استراليا تعتقد أن هناك ضرورة لمراجعة العلاقة بين اللجان السلعيّة والمنظمات المعنية بمواصفات السلع الدولية لتحديد المسؤوليات ذات الصلة وتوضيحها بشكل أفضل. وإن العديد من هيئات السلع الغذائية الدولية (على سبيل المثال، الاتحاد الدولي لمنتجات الألبان) لديها برامج لوضع المواصفات قابلة للتطبيق على مستوى التجارة الدولية. وعليه يجب التوصل إلى مذكرات تفاهم مع تلك الهيئات ليتسنى لاختصاصات لجان الدستور الغذائي المعنية بالسلع إعطاء مرجعية للمواصفات التي وضعتها هذه الهيئات. وهناك سابقة في مجال اختصاصات لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة، تتطلب *"اجراء مشاورات مع مجموعة العمل لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، والمعنية بوضع المواصفات القياسية للمنتجات القابلة للزوال في اطار المعايير والمدونات المعمول بها في مختلف ارجاء العالم بشكل يضمن على نحو خاص عدم الازدواجية عند تطبيق المعايير والمدونات"*. وبامكان سائر اللجان السلعيّة وضع اختصاصات مشابهة، حيث أن ذلك سيتماشى على نحو أفضل مع مواصفات الدستور الغذائي وقطاع الصناعات الدولية، وسيقلل من برامج عمل اللجان، وسيوفر صلة أفضل بين قطاع الصناعات والخبرات التنظيمية في مجالات خاصة بالسلع. لكن يجب أن يكون من المؤكّد أنه يجري فعلاً تطبيق مثل هذه الاختصاصات – لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة على سبيل المثال، في صدد وضع مواصفات موجودة أصلا لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة. وعليه فإن مثل هذه الاختصاصات ينبغي أن ترتبط بمعايير واضحة لتحديد أولويات العمل لكل لجنة من اللجان السلعيّة.

**التوصية رقم 11: ينبغي أن تمنح لجميع اللجان السلعيّة وفرق المهام اختصاصات بسيطة، تتم مراجعتها لفترة محدودة فقط، من أجل إعطاء مهام محددة للجان.**

ترى استراليا أنه في الوقت الذي تستطيع فيه اختصاصات بسيطة وذات أجل محدد أن توفر مرونة أكبر في اختيار وتسريع عملية وضع المواصفات من قبل اللجان السلعيّة، فإن ذلك لن يسّرع بالضرورة برنامج عمل مثل هذه اللجان. وتعتقد استراليا أيضا أن أعباء عمل اللجان السلعيّة ستدار على نحو أفضل من خلال الاشتراط على هذه اللجان وضع معايير كميّة لدعم طلبات العمل الجديدة.

وعليه ترى استراليا أن الضرورة تقتضي مراجعة عمل اللجان السلعيّة بالإضافة الى الآليات التي يتم بمقتضاها اقتراح العمل وإنجازه. وفي الحقيقة، يشير التقييم الأولي لهيئة الدستور الغذائي الوارد في التوصية رقم 16 وبوضوح الى

*"عدم جواز تأسيس لجنة جديدة حتى في المناطق الأفقية من العمل لحين التأكد من توفر الإمكانيات لتحقيق النجاح والحاجة المستمرة إلى العمل من خلال فريق المهام"* الأمر الذي يدعم الحاجة الى مراجعة الخطط الحالية لعمل اللجان.

ويزداد ارتباط عمل اللجان السلعيّة بمؤشرات توجيهية من حيث النوعية يمكنها أن تتحول الى عوائق فنية في التجارة. ومع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة الى تطوير مواصفات خاصة بالسلع، يجب إعطاء الأولوية لتطوير مواصفات تتعلق بالصحة والسلامة مع ضمان عدم تطوير مواصفات قادرة على تقييد التجارة المشروعة، إن كان ذلك من خلال لجان أفقية أو فرق المهام محددة الآجال.

وتعتبر استراليا أن الأسس النوعية الداعمة لطلبات العمل الجديدة التي كانت قد وضعتها لجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان بخصوص الأجبان (معايير التطوير أو الإبطال الخاصة بالمواصفات الفردية الخاصة بالأجبان)، نموذجاً يمكن استخدامه من قبل بقية اللجان السلعيّة أو اللجان بشكل عام. وإن اعتماد هذه الأسس تضع عبء إثبات الحاجة الى المعايير على كاهل الدولة التي تقدم المقترح– خاصة عندما لا تتعلق المسألة بالصحة أو السلامة. وتتضمن الأسس شروطا تقضي بوضع قائمة بالبلدان المصنعة، البلدان التي يتم فيها استهلاك المنتج، والبلدان التي تنظم المنتج بموجب معايير قانونية، وحجم الانتاج، وحجم التصدير. وفي ضوء ذلك، هناك تقييم للمبررات قائم على الأسس التالية:

**(المعلومات أدناه هي مجرد مثال)**

| | المعيار | الملاحظات | النتيجة |
|---|---|---|---|
| س1 | ما لايقل عن 6 بلدان تصنع الجبن | الجبن موضوع البحث يصنع داخل ما لا يقل عن 11 بلداً | انتقل الى السؤال 2 |
| س2 | حجم الانتاج العالمي ما لايقل عن 10000 طن | حجم الإنتاج في 11 بلدا مصنعا للجبن يقدر بإجمالي لا يقل عن 64000 طن | انتقل الى السؤال 3 |
| س3 | الحجم المتداول في التجارة الدولية لا يقل عن 7 أطنان | يقدر اجمالي صادرات 11 بلدا مصنعاً للجبن بما لا يقل عن 11000 طن | وضع مواصفات الدستور الغذائي أمر مبرر |

تبرز الحاجة الى وجود آلية لتقييم برامج العمل المعمول بها حاليا لجميع اللجان السلعيّة قبل المضي نحو هيكلية جديدة. ستقترح استراليا الخطوات التالية التي يمكن اتخاذها بقصد تقنين العمل في مجال وضع مواصفات اللجنة.

1 – كخطوة أولى، يجب عدم المصادقة على أي عمل جديد ذي صلة بمواصفات السلع كي تباشر به اللجان السلعيّة إلا اذا كانت ذات طبيعة عاجلة .

2 – تقوم الهيئة بتأسيس مجموعة عمل (بتمثيل جغرافي إقليمي) لتطوير معايير نوعية، بموجب اتجاهات شبيهة بتلك التي تم تطويرها من قبل لجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان، وقابلة للتطبيق على جميع اللجان السلعيّة. ويجب منح هذه المجموعة العاملة 12 شهراً لإنجاز هذه المهمة، إما من خلال وسائل

الكترونية أو اجتماعات عملية. تقدم بعد ذلك الأسس (عبر لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة في أبريل/ نيسان 2006) كي توافق عليها الهيئة عام 2006.

3 – حالما تتم الموافقة على المعايير، يجري تطبيقها على جميع خطط العمل الحالية إما من قبل اللجنة ذاتها أو من قبل مجموعة العمل، (وهذا يتطلب، بطبيعة الحال حشداً كبيراً للمعلومات حول حجم الإنتاج وما شابه). وعندما يتم تطبيق المعايير على العمل الحالي، ينبغي اتخاذ قرار إما بمواصلة العمل أو بإيقافه.

4 – تقوم اللجنة برفع خطة العمل المستقبلية المقترحة ومسوغاتها إلى الهيئة التي تقوم بعد ذلك بالموافقة عليها، كلما كان ذلك مناسباً، وتحدد آلية سير العمل (أي من خلال لجنة أو فريق مهام محدد بفترة زمنية).

وقد تستغرق هذه العملية سنتين، ولكن بامكانها أن تتخلص من الكم الهائل من الأعمال غير الضرورية والمسجلة للتطوير داخل اللجان، وستساعد على تركيز عمل اللجان على مسائل كبيرة ذات صلة بالتجارة الدولية وأهميتها في المبادلات التجارية. وإن مثل هذا النهج من شأنه أن يوفر كفاءات فعالة وهامة في إدارة المواصفات الحالية والمصادقة على أعمال جديدة. كما أن مراجعة برامج العمل الحالية من هذا النوع، وتنفيذ نظام للجان المقترحة لتسويغ المقترحات لعمل جديد، من شأنه أن يوضح ما إذا كانت هناك حاجة على المدى الطويل لقيام النظام الخاص بلجنة إدارة المواصفات الذي اقترحه المستشارون.

**التوصية رقم 18: ينبغي أن تنظر الهيئة بعناية فيما إذا كان يتعين على التغذية أن تلعب دوراً في الدستور الغذائي، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي طبيعة هذا الدور.**

إن *الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية* [1] تحدد دور الدستور الغذائي في التنفيذ من خلال تعزيز الأعراف الدولية في المجالات ذات الصلة بتوسيم الأغذية لإتاحة الفرصة أمام المستهلكين كي يكونوا أكثر اطلاعاً على فوائد ومحتويات الأغذية، والإجراءات اللازمة لتخفيف تأثير التسويق على طرق الاستهلاك غير الصحية، فضلاً عن إعطاء معلومات أكثر تكاملاً حول طرق الاستهلاك الصحية. وفي الوقت الذي لم يبحث فيه الدستور الغذائي هذه التوصيات بشكل تام، يبدو أن هناك ثمة دور، في هذا الصدد، للخبراء الفنيين في لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات الغذائية الخاصة.

وتلاحظ استراليا أن الهيئة وافقت على توصيات الدورة السادسة والخمسين للجنة التنفيذية بشأن الطلب الى منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، لإعداد وثيقة أكثر تركيزاً لغرض بحثها من قبل لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات الغذائية الخاصة ولجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية، بما في ذلك مقترحات محددة للعمل الجديد. كما وافقت الهيئة على قيامها، خلال الدورة المقبلة، بدراسة تطبيق *الاستراتيجية العالمية*

[1] في مايو / أيار 2004 ، وافق مجلس الصحة العالمي على الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة لمنظمة الصحة العالمية (WHA57.17) .

*بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة*. وكما أشير إليه من قبل، فإن النقاشات المذكورة أعلاه قد تؤثر جزئيا على الاستجابة لهذا المقترح، وعليه فإن استراليا ستقترح تأجيل النقاشات الإضافية حول هذه المسألة المحددة لحين دراسة الورقة [2] في اللجان ذات الصلة بمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (اللجنتان المشار اليهما آنفاً).

وترحب استراليا بالفرصة التي اتيحت لها لتقديم تعليق إضافي حول هذا الجانب المهم من مراجعة الدستور الغذائي.

**البرازيل**

نود أن نغتنم هذه المناسبة للتعليق على التوصيات 4، 6، 11 و18 كما دعت إليه الرسالة الدورية.

**التوصية رقم 4: ينبغي، كلما تسنى ذلك، منح اللجان اختصاصات مواتية للعمل فقط، وينبغي إعادة تنشيط هذه الاختصاصات بحسب الضرورة للقيام بمهام محددة، وتعليق أعمال هذه اللجان، إلى أجل غير مسمى، وذلك بعد أن تكون قد أنجزت مهامها.**

نعتقد أن مقترح تخصيص مهمة معيّنة إلى لجنة ما على نحو أفضل كما أشير إليه قد يفضي الى تحسين طريقة العمل. وعندما تنجز اللجان المهمّة الموكلة إليها، تقوم حينها بتعليق أعمالها لحين تكليفها بعمل جديد كما يمكن تغيير الاختصاصات لكي تعكس هذا النموذج على نحو أفضل.

**التوصية رقم 6: يجب تحديد أهمية عمل هيئات وضع المواصفات الدولية الأخرى، وتقديم بيان واضح بالخطوط الفاصلة لجميع المشاركين.**

نعتقد أن توفير بيان واضح حول نوع العمل الذي يتم تطويره من قبل هيئات دولية أخرى في غاية الأهمية. وفي الوقت نفسه، فمن الضروي أخذ مكانة مواصفات الدستور الغذائي والخطوط التوجيهية بعين الاعتبار، بالاشارة الى منظمة التجارة العالمية. ولن يكون للمواصفات والخطوط التوجيهية للهيئات الأخرى المكانة ذاتها. علما بأن هذه المسألة سبق وأن تمّت معالجتها في إطار الخطوط التوجيهية للتعاون مع المنظمات الدولية.

[2] الوثيقة CX/NFSCDU 05/27/2-Add- 1 منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة حول تطوير الأعمال والوثائق الخاصة بالدستور الغذائي.

**التوصية رقم 11: ينبغي أن تمنح لجميع اللجان السلعيّة وفرق المهام اختصاصات بسيطة، تتم مراجعتها لفترة محدودة فقط، من أجل إعطاء مهام محددة للجان**

نتفق مع ما جاء في التوصية. ونعتقد أن مقترح تخصيص مهمة معيّنة إلى لجنة ما على نحو أفضل كما أشير إليه قد يفضي الى تحسين طريقة العمل. وعندما تنجز اللجان المهمة الموكلة إليها، تقوم حينها بتعليق أعمالها لحين تكليفها بمهمة جديدة ، كما يمكن تغيير الاختصاصات لكي تعكس هذا النموذج على نحو أفضل.

**التوصية رقم 18 : ينبغي أن تنظر الهيئة بعناية فيما إذا كان يتعين على التغذية أن تلعب دوراً في الدستور الغذائي، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي طبيعة هذا الدور.**

نعتقد أن لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للإستخدامات الغذائية الخاصة تلعب اليوم دوراً في غاية الأهمية في الدستور الغذائي.

ونوافق على أن العمل في مجال التغذية في لجنة الدستور الغذائي يجب ألا يشير إلى" نشاطات تغذوية تحذيرية وتعليمية خالصة". كما نوافق على أن وجود لجنة خبراء مثلما هو عليه الحال في لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة الى الأغذية هو توصية جيدة وخطوة مهمة لخلق مزيد من الانسجام والتفاهم حول مسائل التغذية في العالم.

وعلينا أيضا الشروع بالعمل في مجال " تقييم مخاطر الأغذية ومكونات الأغذية الجديدة" وهو حقل لم تتناوله أية لجنة أخرى من قبل وذو أهمية قصوى للأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية للإستخدامات الغذائية الخاصة قادرة على الإضطلاع بهذا العمل.

كما تتفق البرازيل مع ما جاء في إستنتاج الهيئة بوجوب دراسة دور الدستور الغذائي في التغذية في ضوء الدور الذي يمكن أن يلعبه الدستور الغذائي في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة.

**كندا**

يسر كندا أن تقدم الملاحظات التالية حول التوصيات 4، 6 و11 استجابة للمراجعة المستمرة للجان الدستور الغذائي وفرق المهام.

**التوصية رقم 4: ينبغي، كلما تسنى ذلك، منح اللجان اختصاصات مواتية للعمل فقط. وينبغي إعادة تنشيط هذه الاختصاصات بحسب الضرورة للقيام بمهام محددة، وتعليق عمل هذه اللجان، إلى أجل غير مسمى، متى أنجزت مهامها.**

**التوصية رقم 11: ينبغي أن تمنح لجميع اللجان السلعيّة وفرق المهام اختصاصات بسيطة، تتم مراجعتها لفترة محدودة فقط، من أجل إعطاء مهام محددة للجان.**

تلاحظ كندا أن رسالة هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية CAC 2005/30 تركز بشكل رئيسي على اللجان السلعيّة. وتوجد حاليا خمس "لجان سلعية" عاملة. وفي ضوء قرار الهيئة المشتركة المشار اليه بشأن تعليق أعمال اللجنة المعنية بصلاحية اللحوم، فأن هناك ست لجان سلع تم تعليق أعمالها. وستدعم كندا التوصية رقم 2 على اعتبار أنها تسرى على اللجان التى عُلقت أعمالها. وإذا اقتضت الضرورة إعادة تفعيل أعمال إحدى اللجان التي كان قد جرى تعليق أعمالها، ستكلّف بمهام محددة تنجز خلال فترات زمنية محددة مسبقاً، ثم تعلق لأجل غير مسمى، حال إنجاز المهمة.

ولدينا عدد من التحفظات على التوصيتين 4 و 11 حيث ستطبقان على اللجان السلعيّة الفاعلة. ونلاحظ أيضاً أن العديد منها مثقلة بأعباء العمل الذي هو في ازدياد مضطرد. وهناك عدد من العوامل التي تساهم في هذه الحالة، بما فيها الحاجة الى تحديث وتعزيز المواصفات من خلال اتباع مناهج شاملة، ومعالجة المتطلبات/المصالح الناتجة عن تزايد اللجان السلعيّة للدستور الغذائي من خلال صندوق ائتماني. وقد أعدت حالياً قائمة أولويات لاثنين من هذه اللجان، بينما وضعت فقرات على "قائمة الانتظار" للمزيد من البحث كي تضمّ لاحقاً إلى برنامج العمل. ولا نعتقد أن تحويل "اللجان السلعيّة" الى "فرق مهام" كفيل بايجاد حل لحقيقة عبء العمل الثقيل والمطالب المتزايدة.

ولقد حققت هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقدما مهما باتجاه وضع إجراءات فاعلة لإدارة المواصفات (مثل دور الهيئة المشتركة، الاجتماعات السنوية للهيئة، الاستعانة قدر المستطاع بجماعات العمل بين الدورات، وبرنامج زمني للعمل الجديد، واستخدام وثائق المشاريع). ونعتقد كذلك أنه بالإمكان اتخاذ خطوات إضافية للتوسع أكثر في معالجة مسألة تحديد أولويات العمل وتنفيذها خلال إطار زمني محدد للجان السلعيّة.

وإن المسائل التالية في غاية من الأهمية كي يتسنى للجان السلعيّة فعلياً وضع مواصفات دولية "وثيقة الصلة" يتم اعتمادها على وجه السرعة وفي الموعد المناسب.

(1) عملية الإدارة

كما سبقت الاشارة اليه، فإن هيئة الدستور الغذائي قد حققت تقدما هاما باتجاه تعزيز إجراءات إدارة المواصفات. وفي هذا الصدد من الممكن ان يسهم عمل اللجنة التنفيذية إلى حد كبير في المراجعة الدقيقة للعمل الجديد وعملية رصد المواصفات وفي ضمان تطوير المواصفات المعنية في إطار جدول زمني محدد.

وكانت التوصية التالية بخصوص الجدول الزمني قد تم اعتمادها خلال الاجتماع الأخير لهيئة الدستور الغذائي: "ينبغي وضع حد زمني لإنجاز أي مشروع جديد". وعليه نقترح أنه بالامكان توسيع هذا المقترح ليشمل جميع الأعمال القائمة حالياً والموجودة على جداول أعمال اللجان السلعيّة. وإن وضع جداول زمنية لإتمام المواصفات الموجودة أساساً في النظام من شأنه أن يضع هدفاً محدداً لإنجاز العمل في اللجنة السلعيّة، وأن يكون ذا فائدة للجنة التنفيذية في مراجعتها الدقيقة للتقدم الحاصل في وضع المواصفات.

كما نود أن نشجع كل لجنة من اللجان السلعيّة على وضع / استخدام معايير أكثر تحديداً للحكم بشكل أفضل على الترابط بين مقترحات العمل. وكانت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان قد استخدمت مثل هذه المعايير، وعليه ينبغي تشجيع قيام نهج مشابه في اللجان السلعيّة الأخرى. ونعتبر أنه ينبغي على هذه المعايير أن تتناول الاعتبارات المشار إليها في تعليقاتنا ذات الصلة بمواصفات السلع ( أنظر أدناه).

ويعد التواتر الحالي لاجتماعات اللجان السلعيّة مناسباً بصورة عامة غير أننا نلاحظ أن النشاطات الرامية إلى تحقيق تقدم في العمل بين الدورات عامل حاسم أيضاً. وفي هذا الصدد، نرحّب باعتماد اجتماع هيئة الدستور الغذائي الأخير توصية تشجع على الاستعانة قدر المستطاع بجماعات العمل، والاتصالات الثنائية أو غيرها من الاتصالات على المستويات الدنيا بهدف تقليص الفترة اللازمة للتوصل الى إجماع في الجلسات العمومية. وبطبيعة الحال، يجب الاستفادة من احتياجات فرق العمل لغرض إدامة الشمولية والشفافية.

(2) مواصفات السلع

إن واحدة من التحديات التي تواجه اللجان السلعيّة هي الآراء المتباينة حول طبيعة مواصفات السلع. ولذلك فإن هيئة الدستور الغذائي تضطلع بدور مهمّ في وضع المواصفات الدولية حول التركيبة الأساسية ومتطلبات النوعية. وفي هذا الصدد، سنرحب بإعادة هيئة الدستور الغذائي التأكيد على أن مواصفات السلع تعكس تمايزات عالمية، من دون أن تكون ذات طابع توجيهي مبالغ فيه، وهي تركز على السمات الجوهرية للمنتجات، وشاملة قدر الإمكان لكي تسهل ادخال المواصفات الفردية، وألا تعيق التجارة بشكل غير مبرر. ويجب ان تكون المواصفات مرنة بما فيه الكفاية لمعالجة الحاجة الى الابتكار بالنسبة لكل منتج / وعملية انتاج .

**التوصية رقم 6: يجب تحديد أهمية عمل هيئات وضع المواصفات الدولية الأخرى، وتقديم بيان واضح بالخطوط الفاصلة لجميع المشاركين.**

تعتقد كندا بأنه على الدستور الغذائي أن يكون أكثر مرونة في دراسة عمل منظمات دولية أخرى والنتائج التي حققتها، وذلك عندما يتم تطوير مثل هذا العمل بموجب طلب محدد من الدستور الغذائي. وفي الوقت الذي ندرك فيه الهموم التي تشغل بال بعض البلدان، نعتقد أن هناك فرصة كاملة لمناقشة المقترحات في مراحل مبكرة (الخطوة 3) في إطار الدستور الغذائي وبشكل شمولي وشفاف. وتجدر الإشارة إلى وجود منظمات دولية (سواء كانت منظمات حكومية دولية أم لا) تمتلك خبرات علمية وموارد تمكّنها من إنجاز عمل لم يتمكن الدستور الغذائي من انجازه. ومن الأمثلة الايجابية على ما تقدم، عمل الاتحاد الدولي لمنتجات الألبان الذي تعتمد عليه لجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان. كما أن لجنة الدستور المعنية بأساليب التحليل والمعاينة تستخدم الخبرات الفنية والعملية لرابطة أخصائيي التحليل الكيماوي المعتمدين والاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية، بينما استخدمت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت معلومات مستقاة من المجلس الدولي لزيت الزيتون. وإن اعتماد هيئة الدستور الغذائي للخطوط التوجيهية للتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية من شأنه أن يسهل الإجراءات نحو علاقات أفضل ولتقبل عمل المنظمات الأخرى.

**مصر**

**التوصية رقم 6 : يجب تحديد أهمية عمل هيئات وضع المواصفات الدولية الأخرى، وتقديم بيان واضح بالخطوط الفاصلة لجميع المشاركين.**

يضاف ما يأتي الى التوصية: "إعطاء الاعتبار لوجود تنسيق عملي وفعال".

**التوصية رقم 11: ينبغي أن تمنح لجميع اللجان السلعيّة وفرق المهام اختصاصات بسيطة، تتم مراجعتها لفترة محدودة فقط، من أجل إعطاء مهام محددة للجان.**

ينبغي إعطاء جميع اللجان السلعيّة وفرق المهام اختصاصات محددة بشكل واضح والتي تحال الى اللجان كمهام محددة.

**التوصية رقم 18: ينبغي أن تنظر الهيئة بعناية فيما إذا كان يتعين على التغذية أن تلعب دوراً في الدستور الغذائي، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي طبيعة هذا الدور.**

تلعب التغذية دوراً في الدستور الغذائي من خلال الإشارة الى مستويات المقوّيات (الفيتامينات والمعادن) في أغذية معينة بالإضافة الى المقررات الغذائية اليومية التي يمكن أن تقترح من خلال النشاطات ذات الصلة بالتغذية.

**المجموعة الأوروبية**

إن المجموعة الأوروبية وأعضاءها البالغ عددهم 25 عضواً يثمنون الفرصة التي اتيحت لهم لمناقشة طلب هيئة الدستور الغذائي حول ابداء الملاحظات لبحث اضافي بشأن توصيات محددة تضمنها التقرير النهائي للمستشارين لهيكل لجنة الدستور الغذائي واختصاصات لجان الدستور وفرق المهام (الوثيقة CL 2005/30-CAC).

**التوصية رقم 4: ينبغي ، كلما تسنى ذلك، منح اللجان اختصاصات مواتية للعمل فقط، وينبغي إعادة تنشيط هذه الاختصاصات بحسب الضرورة للقيام بمهام محددة، وتعليق عمل هذه اللجان، إلى أجل غير مسمى، متى أنجزت مهامها.**

وكما أشير إليه في الدورة 28 للهيئة، فإن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية يدعمون تعزيز الإدارة الإجمالية للجان بما يمكن الاختصاصات أن تكون طرفا في هذه الاستراتيجية. وتعد الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية إعطاء اللجان اختصاصات تصرف واضحة من شأنه تشجيع اللجان على التركيز على المواضيع الجوهرية . ومن شأن مثل هذه المتطلبات أن تعزز الإجراءات الرئاسية لهيئة الدستور الغذائي وتكفل توظيف الموارد في العمل الذي يحظى بالأولوية القصوى من جانب الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي. كما ينبغي تفعيل اللجان، حسب الضرورة، لتنفيذ مهام محددة، ومن ثم تعليق أعمالها لأجل غير مسمى، حالما تنجز مهامها.

**التوصية رقم 6: يجب تحديد أهمية عمل هيئات وضع المواصفات الدولية الأخرى، وتقديم بيان واضح بالخطوط الفاصلة لجميع المشاركين.**

تدعم الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية التعاون الوثيق بين منظمات دولية أخرى وثيقة الصلة معنية بالمواصفات الغذائية وخاصة المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات حيث تستعين منظمة التجارة العالمية بنتاجها كمرجع لها. وفي هذا السياق، تودّ الدول الأعضاء أن تستذكر القرار الأخير الذي دعمته بشدة حول *الخطوط التوجيهية بشأن التعاون بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمات الدولية الحكومية في مجال المواصفات والنصوص ذات الصلة .*

ويضع هذا النص موضع التنفيذ إجراءات ذات صلة بالتعاون الوثيق بين هيئة الدستور الغذائي وسائر المنظمات الحكومية الدولية.

ومن الضروري تجنب تعايش مواصفات متضاربة حول المسائل ذاتها وازدواجية العمل في ضوء الموارد المحدودة لدى الدستور الغذائي، كما ينبغي التأكيد على أهمية وضع خطوط فاصلة بشكل واضح بين المنظمات المعترف بها رسمياً.

كما تجدر الاشارة الى ضرورة التعرف على المجالات ذات الصلة التي تفتقر الى العمل المستمر في الدستور الغذائي أو في بقية المنظمات الدولية بغية ضمان شمول الحلقة الغذائية بأكملها، وتجنب وجود فجوات رئيسية.

أما بخصوص المنظمات الدولية الأخرى، فانه ينبغي إيلاء الأهمية لمسألة شمولية الهيئات المعنية.

**التوصية رقم 11: ينبغي أن تمنح لجميع اللجان السلعيّة وفرق المهام اختصاصات بسيطة، تتم مراجعتها لفترة محدودة فقط، من أجل إعطاء مهام محددة للجان.**

تلاحظ الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية أن هذه التوصية كانت مقترنة بانشاء لجنة ادارة السلع، ونلاحظ أيضاً أنه لم يكن هناك في حينه دعم لتأسيس مثل هذه اللجنة خلال الدورة الثامنة والعشرين لهيئة الدستور الغذائي. وعلى الرغم مما ورد في حينه من تعليقات حول التوصية 10 في الرسالة الدورية CL 2005/12-CAC، فإن الدول الأعضاء ترى أن أعمال وضع المواصفات يجب أن تخضع لقدر أكبر من الإشراف الإداري.

وتستذكر الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية أن الدورة الثامنة والعشرين للهيئة خلصت الى ضرورة اجراء مزيد من البحث بخصوص طرق ممكنة كفيلة بإعادة تنظيم عمل الهيئة في مجال السلع.

وعليه فقد قدمت هذه الدول المقترح التالي: على جميع اللجان تقييم عملها الحالي في ضوء المعايير الجديدة لمقترحات عمل جديد. وعلى كل لجنة أن تبلغ اجتماع الهيئة المقبل إن كان بمقدورها أن تخفف من عبء العمل الملقى على كاهلها في ضوء ذلك. كما ينبغي على الهيئة بالمقابل ذلك أن تنظر في عمل الدستور الغذائي برمته لضمان انسجامه مع الأولويات الإستراتيجية. وفي هذا الصدد تود الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ان تؤكد أنها لا تحبّذ تطوير إجراءات/ معايير محددة من قبل كل لجنة لغرض تحديد أولويات العمل لديها. وينبغي أيضاً على كل مقترح عمل جديد أن يكون مرفقاً بوثيقة مشروع تجري دراستها استنادا إلى المراجعة الدقيقة للإجراء المعتمد[3].

[3] الدليل الاجرائي، الطبعة 14، الصفحة 20 من طبعة EN.

أما بخصوص تنظيم عمل الدستور الغذائي، فإن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ترى أن موعد اجتماعات لجان الدستور الغذائي وفرق المهام قابل للتطوير، حيث أن الجلسات العامة لهيئة الدستور الغذائي تتركز حاليا بصورة رئيسية على فترة قصيرة تتراوح ما بين شهرين الى ثلاثة أشهر في فصل الربيع، بينما تعقد عادة اجتماعات أسبوعية في الفترة الواقعة بين شهر مارس/آذار ومايو/أيار. وتتساءل الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية في هذا الإطار ما إذا كان بالإمكان توزيع هذه الاجتماعات على مدار السنة بشكل منتظم أكثر. وإن تحقيق ذلك من شأنه بالتأكيد أن يسمح بزيادة مشاركة البلدان وتحضير أفضل من المشاركين في الاجتماعات. وفي هذا السياق أيضا، قد يسمح هذا الإجراء بإعادة النظر ولو بشكل محدود في إمكانية أن يؤدي، إرجاء اجتماع الهيئة السنوي الى فترة أخرى من السنة، الى المساهمة في تحسين تنظيم عمل الدستور الغذائي.

وبالإضافة الى ما تقدم، فإن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وتماشيا مع الفقرة 129 من الوثيقة ALINORM 05/28/41[4]، تود التأكيد من جديد على الدور المهم للجان التنسيق، وتعتقد أن بمقدور هذه اللجان أن تلعب دورا أكبر في تحسين عمل الدستور الغذائي.

**التوصية رقم 18: ينبغي أن تنظر الهيئة بعناية فيما إذا كان يتعين على التغذية أن تلعب دوراً في الدستور الغذائي، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي طبيعة هذا الدور.**

إنّ عنصر التغذية مشمول في اختصاصات لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات الغذائية الخاصة ولجنة توسيم الأغذية، بيد أن الأمر يتطلب بعض المراجعة بخصوص الدور العالمي للدستور الغذائي في مجال التغذية. وتدعم الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية وجهة النظر التي تقضي بضرورة أخذ سبل دمج شؤون التغذية في عمل الدستور الغذائي بعين الاعتبار مع الحفاظ على المهام الحالية للدستور الغذائي.

ويستذكر أعضاء المجموعة الأوروبية أن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة اقترحتا خلال الدورة 27 للجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات الغذائية الخاصة طريقة لمعالجة طلب الهيئة، ودعت الأعضاء والمراقبين في اللجنة إلى المساهمة في المنتدى الالكتروني الذي أسسته منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة. وأدركت اللجنة أن التعاون بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة في إطار عملهما في صياغة وثيقة أكثر تركيزاً لغرض تنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي، والنشاط البدني والصحة ضمن الدستور الغذائي، أمر في غاية الأهمية. وقد عبّر وفدا كندا وهولندا عن استعدادهما لتقديم العون إلى المنظمتين أعلاه للمساعدة في إعداد المنتدى الإلكتروني وتحديد طبيعة ومدى المسائل المطروحة.

[4] *"وافقت الهيئة على اعادة التأكيد على أهمية دور لجان التنسيق في تعزيز أهداف الهيئة وتشجيع البلدان على المشاركة بفاعلية ونشاط أكبر في عمل لجان التنسيق".*

ويؤكد الأعضاء على أهمية الاستراتيجية العالمية وأوضحوا بأن المجموعة الأوروبية اتخذت برنامجاً مستقبلياً للعمل تحت العنوان ذاته. وأشاروا الى أن بمقدور لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات الغذائية الخاصة أن تقدم المزيد من المساهمات الايجابية من خلال إنشاء مجموعة عمل الكترونية. أما بقية الوفود التي تحدثت فقد كانت ايجابية بخصوص تطوير الاستراتيجية العالمية في إطار الدستور الغذائي. واقترحت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية أنه ينبغي على لجان التنسيق الإقليمية المعنية بالدستور الغذائي أن تناقش الاستراتيجية العالمية بشأن النشاط الغذائي والنشاط البدني والصحة وتأثيراتها على عمل الدستور الغذائي في الأقاليم التابعة لها.

**الهند**

**مقدمة**

إن وجهات النظر المطروحة أدناه والتي جاءت استجابة للرسالة الدورية CL 2005/30-CAC أعدت بعد الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

(1) التقرير النهائي للمستشارين حول مراجعة لجنة الدستور الغذائي لهيكل لجنة الدستور واختصاصات لجان الدستور وفرق المهام (CL-2005/12-CAC، مارس/آذار 2005) الذي تضمن التالي:

(أ) اجابات الأعضاء من البلدان/ المنظمات المعنية بالاستفسارات المشار اليها من قبل مجموعة الخبراء.

(ب) توصيات مجموعة الخبراء.

(2) وجهات نظر الدورة الثامنة والعشرين لهيئة الدستور الغذائي حول توصيات مجموعة الخبراء (CL-2005/30-CAC).

**ملاحظات عامة**

بعد دراسة دقيقة لما جاء أعلاه، كان من الواضح أن الجانب الرئيسي المثير للقلق قد تمت الاشارة اليه من قبل مجموعة الخبراء وهو التركيز على (1) محدودية الموارد (2) الإدارة التقليدية الضعيفة لأعمال الدستور الغذائي(3) تداخل هيئات موازية معنية بوضع مواصفات الأغذية النوعية.

وفي الوقت الذي نقبل فيه وجهة النظر التي مفادها أنه منذ تأسيس الدستور الغذائي في الفترة 1962/1961 وعلى الرغم من وجود تناقص تدريجي في الحاجة الى وضع أعداد كبيرة من المواصفات الجديدة، فإن المسؤوليات الإجمالية للدستور الغذائي قد تضاعفت في ضوء المسائل الجديدة التي ظهرت بخصوص سلامة الأغذية، بالاضافة الى دور الدستور الغذائي الذي شهد تطورا ذي صلة باجراءات اتفاقية منظمة التجارة العالمية وتدابير الصحة والصحة النباتية.

ومن وجهة نظرنا، فان كثيرا من التداخل يسود التوصيتين 4 و11 وخاصة الشرط الذي يقضي بتمكين وتطبيق الاختصاصات، والمهام المحددة بشكل واضح وتنفيذها ضمن وقت محدد. وعليه فقد تم التعبير عن وجهة نظرنا بعد تناول التوصيتين 4 و11 معا.

**ملاحظات محددة (بخصوص التوصيات 4، 6 و 11)**

**التوصية 4: ينبغي، كلما تسنى ذلك، منح اللجان اختصاصات مواتية للعمل فقط، وينبغي إعادة تنشيط هذه الاختصاصات بحسب الضرورة للقيام بمهام محددة، وتعليق عمل هذه اللجان، إلى أجل غير مسمى، متى أنجزت مهامها.**

**التوصية 11: ينبغي أن تمنح لجميع اللجان السلعيّة وفرق المهام اختصاصات بسيطة، تتم مراجعتها لفترة محدودة فقط من أجل إعطاء مهام محددة للجان.**

**إعادة تنظيم اللجان السلعيّة التابعة للدستور الغذائي**

يسود الاعتقاد بتعذر تقليص العدد الكلي للجان. أولاً، وكما هو جلي من التنظيم الحالي للجان الدستور الغذائي، فقد تم تعليق أعمال 5 لجان من بين 11 لجنة سلعية. ثانيا، إن للجان السلعيّة الست المتبقية اختصاصات مميزة لا يمكن دمجها. ثالثاً، وكما أشارت إليه مجموعة الخبراء ومن قبلنا أيضا، سوف تبرز الحاجة الى انشاء مزيد من فرق المهام خلال السنوات المقبلة. وعليه، فنحن لا نتوقع أية فرصة لتضاؤل العبء الإجمالي للعمل أو محدودية الموارد من خلال دمج اللجان السلعيّة.

بيدّ أننا نشعر أن الكثير من المجالات تُغطى من قبل أكثر من لجنة واحدة، الأمر الذي يفضي الى ازدواجية في العمل. فالأغذية المحورة وراثياً، على سبيل المثال، يتم تناولها من قبل لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية بالإضافة إلى فريق المهام الدولي المعني بالأغذية المحورة وراثياً. وكذلك الحال مع الكثير من المجالات التي يجري العمل بها في لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة والتي يجري تناولها من قبل لجان سلعيّة فردية ومن قبل فريق المهام الحكومي الدولي المعني بالأغذية المحورة وراثياً. كما أننا نتفق أيضاً مع آراء مجموعة الخبراء المعارضة لإنشاء لجنة منفصلة للدستور الغذائي معنية بنظافة اللحوم في وقت توجد فيه أصلاً لجنة أوسع وهي لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، نؤيد توصيتي مجموعة الخبراء بشأن (أ) وضع أولويات للمهام المنفذة في إطار اللجان الحالية، أي تبني منهج يؤكد على دور الفريق مع اختصاصات بسيطة أو محددة وقابلة للتطبيق. (ب) إصدار تفويض بإنجاز المهمة خلال فترة زمنية محددة.

ونعتقد أنه من بين الخيارات المطروحة من قبل مجموعة الخبراء، أن مسؤولية تحديد أولويات المهام قد تنجز من قبل كل لجنة من اللجان السلعيّة على حدة (أي منهج السلع الفائقة" كما تم تعريفه في توصية الخبير). وهذا المنهج الأفقي لن ينسجم مع مفهوم وضع جميع اللجان السلعيّة تحت مظلة لجنة إدارة واحدة الذي سيثقل بوضوح عبء المسؤولية على كاهل اللجنة المذكورة.

ومن وجهة نظرنا فإن إنشاء مجموعة عمل الكترونية قد يكون تكميلياً وليس بديلاً عن الاجتماعات الفعلية للجان. وتجدر الإشارة الى أنه حين تم إرسال الاستبيان الخاص بمراجعة مواصفات الدستور الغذائي ومهام لجان الدستور الغذائي/فرق المهام إلى 45 بلداً ، أجاب 22 بلداً فقط على الاستبيان (الوثيقة CL-2005/12-CAC في مارس/آذار 2005). لكنه من السهل ربما الاستعانة بمجموعة العمل الالكترونية في ما يتعلق بقضايا كثيرة غير محسومة في اجتماعات عملية لكسب الوقت.

وإننا نشعر، بعد الأخذ بعين الاعتبار أن الكثير من المسائل ذات الأولوية بصدد الانجاز، أنه ينبغي عدم صرف المزيد من الوقت على بعض الدراسات التي كان قد شرع بها منذ زمن بعيد (مثل الدراسات التي قيل إنها كانت قد بدأت عام 1993) الدورة السابعة والخمسون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، 6-9 ديسمبر/كانون الأول 2005، جنيف)، وينبغي إما وقف هذه الدراسات أو تعلقها.

**التوصية رقم 6 : يجب تحديد أهمية عمل هيئات وضع المواصفات الدولية الأخرى، وتقديم بيان واضح بالخطوط الفاصلة لجميع المشاركين.**

تجدر الإشارة إلى وجود منظمات أخرى غير الدستور الغذائي تسهم في عملية وضع المواصفات مثل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والاتحاد الدولي لمنتجات الألبان وغيرها. وفي الوقت الذي يأخذ فيه الدستور الغذائي بعين الاعتبار توصيات هذه الهيئات غير المرتبطة بالهيئات المعنية بوضع مواصفات الدستور الغذائي، إلا أنه يحبذ ألا تخلق هذه الهيئات ارتباكاً لدى المستهلكين بخصوص المواصفات المقبولة. كما لا ينبغي لتوصيات هذه المنظمات أن تكون أساساً لوضع المواصفات وذلك للأسباب التالية: (أ) الاختلاف في

التركيب، فهي غالبا ما لا تتماثل في طبيعتها. (ب) محدودية البلدان الأعضاء، إذ إن مواصفاتها قد لا تكون دائماً مقبولة من وجهة نظر دولية، فضلا عن الحاجة إلى تجنب الازدواجية في العمل وخاصة حين تكون الموارد محدودة.

**اليابان**

رداً على الرسالة الدورية CL-2005/30-CAC، نود أن نقدم الملاحظات التالية:

**التوصيتان [4] و [11]**

**التوصية 4: ينبغي، كلما تسنى ذلك، منح اللجان اختصاصات مواتية للعمل فقط، وينبغي إعادة تنشيط هذه الاختصاصات بحسب الضرورة للقيام بمهام محددة، وتعليق عمل هذه اللجان، إلى أجل غير مسمى، متى أنجزت مهامها.**

**التوصية 11: ينبغي أن تمنح لجميع اللجان السلعيّة وفرق المهام اختصاصات بسيطة، تتم مراجعتها لفترة محدودة فقط من أجل إعطاء مهام محددة للجان.**

ينبغي لعمل الدستور الغذائي أن يمضي بسرعة وأن يتم تخفيف الأعباء الملقاة على كاهل الأعضاء. وفي هذا الصدد، فقد باشرت اللجنة التنفيذية عملية المراجعة الحاسمة في فبراير/ شباط 2005 لدراسة مقترحات عمل جديدة ومتابعة التقدم الذي تم إحرازه على صعيد وضع المواصفات. وقد سجلت بعض النتائج حتى الآن (إيقاف العمل على سبيل المثال). وحالما يتم إنجاز جميع أعمال إحدى اللجان أو فرق المهام التي تمّت المصادقة عليها، ستحلّ اللجنة أو تعلق أعمالها إلى أجل غير مسمى، كما سيتم حل فريق المهام ما لم يتم توضيح الحاجة الملحة للعمل الجديد. وعليه، نعتقد أن عملية "مراجعة الدستور الغذائي" هي موضع تنفيذ، أو تنفيذ كامل، في الوقت الحاضر. كما يمكن دراسة مسألة إجراء مراجعة إضافية للاختصاصات، إذا ما اقتضت الضرورة في المستقبل، إذا لم يتمخض هذا النظام عن النتائج المرجوة.

وسعياً إلى تحسن عمل اللجان، فانه يتعين على اللجان الفرعية أن تستخدم مجموعات العمل الالكترونية بشكل فاعل لصياغة أو مراجعة الوثائق بين دورات اللجان. وسيكون العمل على التفاصيل أكثر فاعلية من خلال الاتصالات الالكترونية فيما بين الأعضاء الذين يستخدمون وسيلة المراسلة هذه بين الاجتماعات الفعلية للجان.

أما بخصوص الأمور ذات الصلة باللجان المتعددة، يكون تأسيس مجموعة عمل مشتركة خياراً ممكناً لتعجيل العملية نحو إنجاز أي من المواصفات في حال عدم التوصل إلى نتائج بعد التداول في نطاق اللجان المتعددة.

**نيوزيلندا**

درست نيوزيلندا بعناية تقرير المستشارين المتعلق بالتوصيات 4، 6، 11 و18، ويسرها أن تقدم الملاحظات التالية استجابة للمراجعة المستمرة للجان الدستور الغذائي وفرق المهام. وإننا نؤكد مجدداً على دعمنا السابق لإصلاح هيكلية الدستور الغذائي استجابة لمشاغل البلدان الأعضاء.

**التوصية 4: ينبغي، كلما تسنى ذلك، منح اللجان اختصاصات مواتية للعمل فقط، وينبغي إعادة تنشيط هذه الاختصاصات بحسب الضرورة للقيام بمهام محددة، وتعليق عمل هذه اللجان، إلى أجل غير مسمى، متى أنجزت مهامها.**

في الوقت الذي توافق فيه نيوزيلندا بصورة عامةً على فكرة اختصاصات لجان الدستور الغذائي، نود أن نبين أن التحديات الحقيقية والأكثر إلحاحاً في الدستور الغذائي تكمن في وضع الأولويات وتنفيذ العمل فى مواعيده.

أما بخصوص الاختصاصات، فإننا نرى بعض الفائدة في مراجعة اختصاصات لجان مختلفة من أجل تحديد صلاحياتها ومسؤولياتها وإلغاء التفاصيل غير الضرورية. ونعتقد، على سبيل المثال، أنه يتيسر اختزال اختصاصات لجنة المبادئ العامة على نحو كبير من خلال مجرد الإبقاء على الجملة الأولى وشطب الجمل المتبقية التي إما لم تعد ذات صلة أو لم تعد إضافتها إلى الاختصاصات ضرورية.

وإن نيوزيلندا تدعم إجراء مراجعة شاملة للاختصاصات من أجل تحقيق انسجام أكبر ما بين اللجان، ولكي تعكس نمط التفكير الحالي والاتجاهات الاستراتيجية (كالتأكيد على سلامة الأغذية على سبيل المثال).

**التوصية 6 : يجب تحديد أهمية عمل هيئات وضع المواصفات الدولية الأخرى، وتقديم بيان واضح بالخطوط الفاصلة لجميع المشاركين.**

في ضوء العولمة المتزايدة وتزايد نمو نظام تجاري دولي يعتمد على قواعد معينة، تعتقد نيوزيلندا أنه يجدر بالدستور الغذائي أن يكون على دراية بنشاطات هيئات دولية أخرى تعنى بوضع المواصفات المستندة إلى القواعد، وأن يقيم علاقات معها. وذلك يعني فهم عمل هذه الهيئات وصلتها الوثيقة في ما بينها، وضمان عدم حدوث ازدواجية في الجهود أو تضارب في العمل. ونحن ندعم المبادرات المختلفة التي اتخذتها الهيئة خلال السنوات الأخيرة من أجل دعم قيام ترابط وتفاعل أكبر مع المبادرات المختلفة لهيئات وضع المواصفات الدولية. كما نعلق أهمية خاصة على تطوير تعاون أوثق بين الدستور الغذائي

ومنظمة الصحة الحيوانية في ضوء الترابط القوي بين الصحة الحيوانية وسلامة الأغذية، بالإضافة إلى الحاجة لمعالجة القضايا ذات الصلة بسلامة الأغذية عبر سلاسل الأغذية. وتعتقد نيوزيلندا أن هناك فائدة من فكرة إضفاء الصبغة الرسمية على علاقات التنسيق بين الهيئات المعنية بوضع المواصفات من خلال اتفاقيات تبادل الرسائل إذا كان ذلك يساعد على ضمان علاقات مثمرة.

**التوصية 11: ينبغي أن تمنح لجميع اللجان السلعيّة وفرق المهام اختصاصات بسيطة، تتم مراجعتها لفترة محدودة فقط من أجل إعطاء مهام محددة للجان.**

كما تم توضيحه بخصوص التوصية 4 ، فان التحديات الكبرى للدستور الغذائي تكمن في تحديد الأولويات وتنفيذ العمل فى مواعيده المقررة.

أما بخصوص مراجعة اختصاصات اللجان السلعيّة، فإننا نرى فائدة في مراجعة الاختصاصات الحالية من أجل تبسيط اللغة وإدماج الأهداف الاستراتيجية للهيئة حول مواصفات السلع. وانسجاماً مع الأهداف الاستراتيجية للهيئة في إعطاء أولوية عليا لجوانب تتعلق بسلامة الأغذية، يجب أن تؤكد اختصاصات اللجان السلعيّة على ضرورة التركيز على الشروط ذات الصلة بسلامة الأغذية، والحاجة الى معالجة الأمور التي لا تمت بصلة الى السلامة بأسلوب بعيد عن الطابع التوجيهي.

وبخصوص فرق المهام، فإنّ نيوزيلندا راضية على المنهج الحالي للهيئة. ويعد فريق المهام الخاص حول الأغذية المستخلصة من التكنولوجيا الحيوية مثالا ممتازا على نجاح هذا المنهج. فلقد حُدد لفريق المهام إطارا زمنيا محددا لإعداد خطوط توجيهية، وبعد إتمام هذه المهمة، تم تعليق عمل الفريق إلى أجل غير مسمى. وقد تم في وقت لاحق تفعيل أعمال هذا الفريق لانجاز مهمة أخرى خلال فترة محددة، الأمر الذي ساعد كثيرا في التركيز على العمل وعلى النتائج التي آل إليها وقد تجلى ذلك في عقد الدورة الخامسة في شيبا في اليابان مؤخرا وبنجاح حيث أحرزت اليابان تقدما ملموساً في المهمة التي تضطلع بها. ويمكن للاختصاصات أن تتضمن بياناً حول الحاجة إلى إتمام النشاطات بشكل عاجل وفي الوقت المحدد.

**التوصية 18: ينبغي أن تنظر الهيئة بعناية فيما إذا كان يتعين على التغذية أن تلعب دوراً في الدستور الغذائي، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي طبيعة هذا الدور.**

تعتقد نيوزيلندا أنّ هناك دوراً محدداً للتغذية في نطاق العمل الذي يؤديه الدستور الغذائي، وأن لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات الغذائية الخاصة هي الهيئة المناسبة للاضطلاع بهذا العمل. وتجدر الإشارة

إلى وجود اهتمام ووعي شعبي متزايد للمسائل المتعلقة بالتغذية، إذ على الحكومات حول العالم أن تتعامل مع تحديات هامة في السياسات الخاصة بالتغذية والتغذية المفرطة أو انعدام التغذية. وفي الوقت الذي ينمو فيه الاتجاه نحو الأغذية الجديدة والفعالة بالإضافة إلى الأغذية المستخلصة من التكنولوجيا الحيوية، فان مواصفات التغذية والخطوط التوجيهية أضحت أكثر أهمية في توفيرها للإرشادات إلى المستهلكين والمنتجين قدر تعلق الأمر بحماية الصحة والمعلومات الى المستهلكين. ويكمن التحدي الذي يواجهه الدستور الغذائي في التعرف على السبل التي قد تساعد على معالجة بعض هذه المسائل بشكل ينسجم مع التفويض الممنوح له.

**سنغافورة**

**التوصية 18: ينبغي أن تنظر الهيئة بعناية فيما إذا كان يتعين على التغذية أن تلعب دوراً في الدستور الغذائي، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي طبيعة هذا الدور.**

ترى سنغافورة أن من الأهمية بمكان لهيئة الدستور الغذائي أن تبقى الهيئة المرجعية الدولية للتغذية، ولتطوير مواصفات وخطوط توجيهية للجوانب التغذوية لمختلف الأغذية، ولاستخدام المطالبات التغذوية والصحية. وذلك من شأنه أن يكفل تحقيق الانسجام في القواعد الدولية في هذه المجالات، الأمر الذي يعد جوهرياً في حماية صحة المستهلكين.

**الولايات المتحدة الأمريكية**

**التوصية 4: ينبغي، كلما تسنى ذلك، منح اللجان اختصاصات مواتية للعمل فقط، وينبغي إعادة تنشيط هذه الاختصاصات بحسب الضرورة للقيام بمهام محددة، وتعليق عمل هذه اللجان، إلى أجل غير مسمى، متى أنجزت مهامها.**

**التوصية 11: ينبغي أن تمنح لجميع اللجان السلعيّة وفرق المهام اختصاصات بسيطة، تتم مراجعتها لفترة محدودة فقط، من أجل إعطاء مهام محددة للجان.**

إن هاتين التوصيتين مترابطتان حيث أنهما تقتضيان بالدرجة الأولى إجراء مراجعة دقيقة لمهام اللجنة. وتؤيّد الولايات المتحدة الأمريكية مراجعة مهام جميع اللجان لضمان انسجامها مع التفويض الكلي للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي. كما ينبغي القضاء على التداخل الحاصل ما بين اللجان. وتعتقد الولايات المتحدة انه قد يتيسر منح اللجان السلعيّة اختصاصات بسيطة وتصرف تتضمن مهام محددة في إطارات زمنية محددة. كما ينبغي تعليق أعمال اللجان السلعيّة إلى أجل

غير مسمى حالما يتم إنجاز هذه المهام. غير أن إعطاء اختصاصات مشابهة إلى لجان عامة قد لا يكون ممكناً، فعلى سبيل المثال، من الممكن أن تكون أعمال اللجنة المعنية بنظافة اللحوم أو اللجنة المعنية بالملوثات طويلة الأمد للغاية وأن تتغير طبيعة أعمالها بصورة دائمة في ضوء التطور العلمي.

**التوصية 6: يجب تحديد أهمية عمل هيئات وضع المواصفات الدولية الأخرى، وتقديم بيان واضح بالخطوط الفاصلة لجميع المشاركين.**

تؤيد الولايات المتحدة هذه التوصية، إلا أنها تعتقد أنه ينبغي التمييز بين الهيئات التي تضع المواصفات المشار إليها بوضوح في اتفاقيات تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية ( الدستور الغذائي والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمنظمة العالمية لصحة الحيوان) والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بوضع المواصفات. وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية قيام تعاون رسمي أوثق للدستور الغذائي مع تدابير الصحة والصحة النباتية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، بما في ذلك إبرام اتفاقيات رسمية بين المنظمات. كما أن التعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان أمر حاسم إذا ما أريد معالجة الأمور ذات الصلة بسلامة الأغذية بشكل مميز "من الحقل الى المائدة ". وتحث الولايات المتحدة، في الوقت نفسه، المنظمة العالمية لصحة الحيوان كي تكون أكثر شمولية في عملها في الدستور الغذائي. أما بالنسبة لوضع المواصفات الأخرى التي لم يشر إليها بوضوح في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، تؤيّد الولايات المتحدة قيام تعاون أوثق وعلاقات عمل أفضل، لكنها تحذر من الاتفاقيات الرسمية مع مثل هذه المنظمات. كما ينبغي على الدستور الغذائي أن يحافظ على تفوقه في وضع المواصفات الغذائية الدولية. وعليه فانه يترتب على الدستور الغذائي أن يحرص على عدم الدخول في اتفاقيات قد توحي بأنّ للمنظمات الأخرى مكانة مماثلة، وخاصة تلك التي ليست لها عضوية مماثلة ومبادئ شفافة كالتي يمتلكها الدستور الغذائي.

وبخصوص المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، تلاحظ الولايات المتحدة الأمريكية، بشيء من القلق، النشاط الأخير في مجال سلامة الأغذية للمنظمة المذكورة وإمكانية حدوث ازدواجية في المواصفات (أو حتى تضاربها معاً). وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن بضرورة معالجة هذه الحالة من قبل الدستور الغذائي والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت الذي واصلت فيه أمانة الدستور الغذائي والمنظمة المذكورة الاتصالات بينهما، لا تملك أمانتا المنظمتين الموارد الكافية للإشراف على نشاطات كل منهما بشكل كامل. ويبدو ان عمل اللجنة الفنية 34 للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (منتجات الأغذية) أكثر ارتباطاً بعمل لجان الدستور الغذائي المتعددة (مثلاً إمكانية التتبّع، الكائنات الحية المحورة وراثياً والمنتجات المشتقّة منها، المنتجات الغذائية المحددة، وجبات الطعام من البذور والفواكه والبذور الزيتية، ومنتجات الفواكه والخضار).

وقد يكون من الممكن، لغرض مساعدة الأمانة، أن توافق لجان الدستور الغذائي على مراقبة العمل المنفذ من قبل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي على أساس منتظم وذلك لضمان عدم تداخل أو تضارب العمل مع أعمال الدستور الغذائي في تلك اللجنة. وبموجب المقترح المذكور، تقوم كل لجنة من لجان الدستور الغذائي بتكليف ممثل عنها لمراقبة ومراجعة عمل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي في مجال اختصاصه وإبلاغ اللجنة في اجتماعاتها المنتظمة بالإجراء اللازم اتخاذه، بما في ذلك مناقشة ما اذا كان يجدر بالمنظمة المذكورة القيام بعمل جديد في مجال محدد. وقد يكون هذا النشاط مسؤولية إضافية على عاتق البلد الذي يترأس لجنة الدستور الغذائي المعينة، أو بإمكان رئيس اللجنة أن يوكل هذه المسؤولية إلى عضو آخر في الدستور الغذائي ناشط في هذا المجال. وفي هذا السياق أيضا، تكون لجنة الدستور الغذائي المسؤولة عن عمل محدد من أعمال المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، مسؤولة أيضا عن الإبلاغ عن عملها التنسيقي مع المنظمة الدولية إلى هيئة الدستور الغذائي، بما يضمن حسن تنسيق الاشراف على مشاركة الدستور الغذائي في عمل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وبهذه الطريقة يكون الدستور الغذائي قادراً على تنفيذ مسؤولياته في مجال التعاون بقدر أكبر من الفاعلية والكفاءة. وبما أن ممثلي الدستور الغذائي المكلفين بنشاطات محددة للمنظمة الدولية المذكورة معنيون أساساً بحقول عمل مماثلة في الدستور الغذائي، فإن المسؤولية الإضافية المتمثلة بالإشراف على عمل المنظمة الدولية لن تتطلب منهم عملاً جديداً بقدر كبير.

وتعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الهام للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي في مجال وضع المواصفات الدولية، غير أن ذلك الدور يجب أن يكون محدداً بمجالات يعتزم الدستور الغذائي عدم الولوج بها، أو التي يطلب من المنظمة التدخل فيها بشكل محدد، أو مجالات قد يكون فيها الإرشاد الطوعي مفيداً لصناعة الأغذية لكن هذا الإرشاد لا يمكن صياغته من قبل الحكومات القطرية.

**فنزويلا**

**التوصية 4: ينبغي، كلما تسنى ذلك، منح اللجان اختصاصات مواتية للعمل فقط، وينبغي إعادة تنشيط هذه الاختصاصات بحسب الضرورة للقيام بمهام محددة، وتعليق عمل هذه اللجان، إلى أجل غير مسمى، متى أنجزت مهامها.**

نتفق مع هذه التوصية.

**التوصية رقم 6: يجب تحديد أهمية عمل هيئات وضع المواصفات الدولية الأخرى، وتقديم بيان واضح بالخطوط الفاصلة لجميع المشاركين.**

يضاف الآتي الى هذه التوصية: "وينبغي تطوير الاتصالات بين هذه الهيئات الدولية".

**التوصية 11: ينبغي أن تمنح لجميع اللجان السلعيّة وفرق المهام اختصاصات بسيطة، تتم مراجعتها لفترة محدودة فقط، من أجل إعطاء مهام محددة للجان.**

نتفق مع هذه التوصية.

**التوصية 18: ينبغي أن تنظر الهيئة بعناية فيما إذا كان يتعين على التغذية أن تلعب دوراً في الدستور الغذائي، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي طبيعة هذا الدور.**

من الضروري للهيئة أن تدرس هذه التوصية بغية تعزيزها مع مجموعة من الخبراء في التغذية والاستراتيجيات الدولية للأغذية والنشاطات البدنية والصحة.